الصادرات المصرية من النباتات الطبية والعطرية

للدكتور توفيق كاشف محمد هانى

يقوم قطاع التجارة الخارجية بدور هام فى البنيان الاقتصادى لكل من الدول المتقدمة ، والدول النامية على حد سواء . ولهذا القطاع أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد القومى لجمهورية مصر العربية — شأنها فى ذلك شأن بقية الدول النامية — حيث إنه عن طريق المتحصلات النقدية من التصدير يمكن الوفاء بحاجات السكان المتزايدة من المواد الغذائية والسلع الأخرى عن طريق الاستيراد ، كذلك زيادة المتحصلات النقدية من التصدير تمكن الحكومة من استيراد المواد الخام والعدد والآلات وغيرها من السلع الاستثمارية والوسيطة اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد اتجهت السياسة التصديرية المصرية فى السنوات الأخيرة نحو زيادة حجم الصادرات من السلع الزراعية وكذلك تنويع تلك الصادرات ، وقد ظهر ذلك فى الاهتمام بتصدير النباتات الطبية والعطرية . وقد ساعد على ذلك ، أن هذه النباتات تجد سوقاً رائجاً فى معظم دول العالم لظهور إنتاجها فى وقت يقل فيه المعروض من تلك النباتات فى الأسواق العالمية . ونتيجة لتلك السياسة ارتفعت قيمة الصادرات المصرية من النباتات الطبية والعطرية ومستخلصاتها من حوالى ٥٠٥ آلاف جنيه فى عام ١٩٦٦ تمثل نحو ٠,٢٪ من إجمالى قيمة الصادرات المصرية إلى حوالى ١٩,٨ مليون جنيه فى عام ١٩٧٧ تمثل نحو ٢,٩٪ من إجمالى قيمة الصادرات المصرية (الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ١٩٦٦ — ١٩٧٧) . ومن ذلك يتبين أن إجمالى الحصيلة النقدية من تصدير النباتات الطبية والعطرية ومستخلصاتها قد تضاعفت ٣٩ مرة خلال الفترة من عام ١٩٦٦ إلى عام ١٩٧٧ .

وتهدف هذه الدراسة إلى استعراض تطور السياسة التصديرية المصرية للنباتات الطبية والعطرية ، وكذلك تطور الصادرات المصرية من تلك النباتات

---

* الدكتور توفيق كاشف محمد هانى : باحث بمجموعة بحوث الاقتصاد الزراعى بالمركز القومى للبحوث .

ومستخلصاتها — كمياً وقيمياً — خلال الفترة ١٩٦٦ — ١٩٧٧ . وأيضاً دراسة الأسواق الاستيرادية الهامة لكل من الكزبرة واليانسون والحناء والكمون والكروية والشمر والبابونج كأهم تلك النباتات من الناحية التصديرية ، وذلك للتعرف على إمكانية زيادة الصادرات المصرية منها .

السياسة التصديرية المصرية للنباتات الطبية والعطرية :

كان تصدير الحاصلات الزراعية ومنها النباتات الطبية والعطرية قبل عام ١٩٥٧ يتم عن طريق مصلحة الجمارك مباشرة تحت نظام الأمانة ، ومفهوم هذا النظام يتلخص فى تصدير السلعة إلى المستورد فى الخارج لبيعها وتحويل قيمتها بعد عملية البيع . غير أن بعض مصدرى القطاع الخاص كانوا يتفقون مع المستوردين على أن تكون الأسعار التعاقدية التى تدون بالعقود — والمقدمة لمصلحة الجمارك للحصول على تصريح التصدير — أقل من الأسعار التى تم الاتفاق عليها ، وبهذا يحتفظ هؤلاء المصدرين بجزء من حصيلة بيع صادراتهم فى البنوك الأجنبية ، مما أدى إلى قيام الإدارة العامة للتصدير فى عام ١٩٥٧ بوضع حد أدنى لأسعار الصادرات من بعض الحاصلات الزراعية التصديرية الهامة — فى ذلك الوقت — مثل الأرز والبصل .

وفى عام ١٩٥٩ صدرت القرارات الوزارية الخاصة بإنشاء مكاتب لتسويق وتصدير الحاصلات الزراعية كالأرز والبصل والبطاطس والكتان والفول السودانى والموالح والنباتات الطبية والعطرية . وكانت السياسة التصديرية التى تتبعها هذه المكاتب تعتمد أساساً على المعلومات التسويقية عن حالة الأسواق العالمية والتى تحصل عليها عن طريق ممثليها فى هذه الأسواق ، وبالتالى يتم التصدير حسب حالة الطلب الخارجى وأسعار البيع فى تلك الأسواق . وكانت هذه المكاتب تقدم خدماتها للمصدرين مقابل عمولة تتراوح مابين ١ — ٢٪ من قيمة الرسالة المصدرة .

وفى عام ١٩٦٧ صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٧٢٦ بتشكيل المجلس السلعى للحاصلات الزراعية ويتبع المؤسسة المصرية للتجارة الخارجية . ومن اختصاصات هذا المجلس — كما نص القرار فى

مادته الرابعة – على حق المجلس فى تشكيل لجان فرعية تختص كل منها بالإشراف على صادرات محصول معين أو مجموعة محاصيل متشابهة ،وكذلك متابعة تنفيذ السياسة التى يقرها المجلس . وبناء على ذلك تشكلت اللجنة الفرعية لتصدير النباتات الطبية والعطرية ، وكانت السياسة التى تتبعها هذه اللجنة – فى بداية كل موسم – تشتمل على وضع نقط انطلاق لسعر التصدير (حد أدنى للسعر) طول الموسم ووضع هدف تصديرى للمحصول بناء على حالة الطلب فى الأسواق الخارجية وتوقعات الإنتاج المحلى ، كما كانت هذه اللجنة تقوم بالبت فى عروض التصدير التى تتقدم بها القطاعات المصدرة على ضوء نقط الانطلاق لكل صنف .

ثم ألغيت المجالس السلعية فى عام ١٩٧١ وتشكلت بدلا منها لجان دائمة للبت فى عمليات التصدير والاستيراد ، وتختص هذه اللجان بوضع السياسة التصديرية لكل محصول وتنفيذها ومتابعة عمليات تصديره . ومما يؤخذ على سياسة لجنة النباتات الطبية والعطرية ، وجود فرق واضح بين نقط الانطلاق التى كانت تحددها هذه اللجنة والأسعار التى تم التصدير بها .

وبعد إلغاء المؤسسة المصرية العامة للتجارة الخارجية ، انتقلت مسئوليتها إلى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات اعتباراً من عام ١٩٧٥ ، ونتيجة لذلك تغير نظام التصدير . ويتلخص النظام الجديد فى قيام مكاتب التمثيل التجارى المصرية فى الدول المستوردة بإرسال تقاريرها عن حالة هذه الأسواق وطاقتها الاستيرادية ، ومستويات الأسعار بها ، واتجاهات الطلب على النباتات المصرية إلى لجنة الأسعار بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ، فتقوم اللجنة بدراسة المعلومات السوقية الواردة فى هذه التقارير ثم تحدد سعر الانطلاق (حد أدنى لسعر التصدير) فى بداية موسم التصدير وتحتفظ اللجنة بهذا السعر فى صورة سرية . وعندما يتقدم المصدر بطلب لتصدير كمية معينة محدداً سعر التصدير ،والدولة المصدر إليها ، يعرض الطلب على اللجنة فإذا كان السعر الذى حدده المصدر أحسن من سعر الانطلاق تصرح له الهيئة بالتصدير أما إذا كان أقل من الحد الأدنى فيرفض الطلب .

وهذا النظام وإن كان يعطى الفرص المتكافئة للمصدرين ، إذ يتحدد

السعر بحد أدنى ثم يترك الباب مفتوحاً لكافة المصدرين للتصدير بأى سعر أحسن ولأى كمية ، إلا أن هذه السياسة التصديرية لاتعطى صورة حقيقية للسوق الخارجى لتلك النباتات ، لأن معرفة الحد الأدنى للسعر تدفع بعض المصدرين إلى التفاوض مع المستورد على كتابة عقد الاتفاق بهذا السعر ويحول فرق السعر لحسابه الخاص فى البنوك الأجنبية . ولذا يجب العناية بتحديد أسعار الانطلاق بدقة كافية بحيث تكون أقرب مايمكن إلى الأسعار الفعلية فى الأسواق العالمية .

ونتيجة للتغيرات التى حدثت فى سياسة مصر التجارية فى الفترة الأخيرة ، فبعد أن كان للقطاع العام اليد الطولى فى القيام بعمليات الاستيراد والتصدير ، فقد سمحت الدولة للقطاع الخاص بالاشتراك والمنافسة فى مثل تلك العمليات ، وتعددت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص من استيراد بشرط الحصول على موافقة استيرادية إلى استيراد بدون الحصول عليها ، ومن استيراد محول عن طريق البنوك إلى استيراد بدون تحويل عملة ، وما إلى غير ذلك ، الأمر الذى أدى إلى تعدد القرارات الصادرة فى هذه الشأن وتباينها مما سبب الكثير من الارتباك والالتباس للعاملين بهذا القطاع سواء القائمين على التنفيذ أو المستفدين من مصدرين ومستوردين .

ونتيجة لذلك صدر القرار الموحد للاستيراد والتصدير — القرار الوزارى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ — بشأن القرار الموحد للائحة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير ، والذى ينظم عمليات التعامل فى هذا القطاع الهام ويجمع لأول مرة كافة القرارات المتعلقة بالاستيراد والتصدير والرقابة على الصادرات والواردات . وفيما يختص بتصدير النباتات الطبية والعطرية فى هذا القرار ، فقد نص على موافقة الجهة المعنية على الرسالة المصدرة من حيث النوعية والمواصفات ومناسبة الأسعار ، وهذه الجهة هى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات . ومن النباتات الطبية والعطرية والتى تخضع للرقابة على الصادرات : البابونج والحناء والسكران والشمر واليانسون والكروية والكركاديه والكزبرة والنعناع والورد .

تطور الصادرات المصرية من النباتات المستخدمة فى صناعة الطب والعطور :

بلغ إجمالى الكمية المصدرة من النباتات المستخدمة فى صناعة الطب والعطور فى بداية فترة الدراسة (عام ١٩٦٦) حوالى ٦٢٥ طناً ، وتضاعفت فى نهاية فترة الدراسة (عام ١٩٧٧) أكثر من ثمان مرات حيث بلغت نحو ٥,٥ آلاف طن برقم قياسى قدره ٨٦٢ . وقد أوضحت نتائج التقدير الإحصائى (جدول ١) أن هناك اتجاهاً زمنياً عاماً خطياً ومعنوياً إحصائياً على مدار فترة الدراسة لكمية الصادرات المصرية من النباتات المستخدمة فى صناعة الطب والعطور .

ويتبين كذلك من الدراسة أن قيمة الصادرات المصرية للنباتات المستخدمة فى صناعة الطب والعطور قد ارتفعت من نحو ٣٢٨ ألف جنيه فى عام ١٩٦٦ إلى نحو ٣,٠٧ ملايين جنيه فى عام ١٩٧٧ . وتؤكد المعادلة الخطية للاتجاه الزمنى العام لتلك القيمة ، وجود زيادة كبيرة معنوية إحصائياً خلال فترة الدراسة (جدول ١) .

كما يتضح من الدراسة أيضاً أن متوسط القيمة التصديرية للطن من النباتات المستخدمة فى صناعة الطب والعطور ارتفعت من حوالى ٥٢٥ جنيهاً للطن فى عام ١٩٦٦ إلى حوالى ٥٧٠ جنيهاً للطن فى عام ١٩٧٧ . وقد تبين من الدراسة أن متوسط القيمة التصديرية للطن من النباتات المستخدمة فى صناعة الطب والعطور يتذبذب بدرجة كبيرة بين الارتفاع والانخفاض ، وتؤكد المعادلة الخطية للاتجاه الزمنى العام والمحسوبة لتطور تلك القيمة ذلك حيث ثبت عدم معنويتها إحصائياً (جدول ١) .

تطور الصادرات المصرية من الزيوت والراتنجات العطرية :

بلغت الكمية المصدرة من الزيوت والراتنجات العطرية ، فى بداية فترة الدراسة (١٩٦٦) حوالى ٤ أطنان . وقد تضاعفت هذه الكمية أكثر من ٣٦ مرة فى نهاية تلك الفترة ، حيث بلغت حوالى ١٤٥ طناً فى عام ١٩٧٧ برقم قياسى قدره ٣٦٢٥ . كذلك تبين من الدراسة ارتفاع متوسط القيمة التصديرية للطن من الزيوت والراتنجات العطرية حيث ارتفع من نحو

جدول (١)

الاتجاهات الزمنية العامة لكل من الكمية والقيمة والسعر للصادرات من النباتات والأجزاء المستعملة فى صناعة العطور والطب ، والزيوت والراتنجات العطرية ، ومحضرات العطور والتطرية خلال الفترة ١٩٦٦ — ١٩٧٧

البيـــان	المعادلـــة	قيمة ف	المعنوية	ر	ر٢
أولا : الاتجاهات الزمنية العامة لكمية الصادرات :					
(١) نباتات وأجزاء للاستعمال فى صناعة العطور والطب	ص١هـ = — ٥٨٢,١٩ + ٤٠١,٨٤ س هـ (٧١,١٥)	٣١,٨٩	معنوى	٠,٨٦	٠,٧٤
(٢) زيوت وراتنجات عطرية	ص٢هـ = — ٢٩,٠٠ + ١٦,٦٩ س هـ (٢,٧٥)	٣٦,٨٨	معنوى	٠,٨٨	٠,٧٧
(٣) محضرات عطور وتطرية	ص٣هـ = — ٣٢١,٠٠ + ٢٤٥,٥٨ س هـ (٣٢,٠٩)	٥٨,٥٦	معنوى	٠,٩٢	٠,٨٥
(ثانياً) الاتجاهات الزمنية العامة لقيمة الصادرات :					
(١) نباتات وأجزاء للاستعمال فى الصناعة العطور والطب	ص٤هـ = — ٢٩٥,٢٣ + ١٥٨,٢٢ س هـ (٥٠,٤٤)	١٣,٤٨	معنوى	٠,٧٤	٠,٥٥
(٢) زيوت وراتنجات عطرية	ص٥هـ = — ١٥٥٧,٧٧ + ٦٤٩,٠٨ س هـ (٦٤,١٤)	١٠٢,٤٢	معنوى	٠,٩٥	٠,٩٠
(٣) محضرات عطور وتطرية	ص٦هـ = ٢٦٩٩,٩٨ + ٩٤٨,٢٨ س هـ (١٤٩,٣٧)	٤٠,٣١	معنوى	٠,٩٠	٠,٨١

تابع جدول (١)

البيـــــان	المعادلة	قيمة ف	المعنوية	ر	ر٢
(ثالثاً) الاتجاهات الزمنية العامة للأسعار :					
(١) نباتات وأجزاء للاستعمال في صناعة العطور والطب	ص٧هـ = ٥٣٥,٦٠ — ٨,١٩ س هـ (١١,٢٢)	٠,٥٣	غير معنوى	٠,٢١	٠,٠٤
(٢) زيوت وراتنجات عطرية	ص٨هـ = ٣٥,٨٢ + ٠,١٢ س هـ (١,٠)	٠,٠١	غير معنوى	٠,٠٤	٠,٠٢
(٣) محضرات عطور وتطرية	ص٩هـ = — ٢٠٤,٥٣ + ٣٣٠,٥٧ س هـ (٢٥,١٤)	١٧٢,٩٣	معنوى	٠,٩٧	٠,٩٤

حيث إن : ص١هـ = تمثل القيمة التقديرية لكمية الصادرات من النباتات والأجزاء المستعملة فى صناعة العطور والطب فى العام هـ .
ص٢هـ = تمثل القيمة التقديرية لكمية الصادرات من الزيوت والراتنجات العطرية فى العام هـ .
ص٣هـ = تمثل القيمة التقديرية لكمية الصادرات من محضرات العطور والتطرية فى العام هـ .
ص٤هـ = تمثل القيمة التقديرية لقيمة الصادرات من النباتات والأجزاء المستعملة فى صناعة العطور والطب فى العام هـ .
ص٥هـ = تمثل القيمة التقديرية لقيمة الصادرات من الزيوت والراتنجات العطرية فى العام هـ .
ص٦هـ = تمثل القيمة التقديرية لقيمة الصادرات من محضرات العطور والتطرية فى العام هـ .
ص٧هـ = تمثل القيمة التقديرية لمتوسط القيمة التصديرية للنباتات والأجزاء المستعملة فى صناعة العطور والطب فى العام هـ .
ص٨هـ = تمثل القيمة التقديرية لمتوسط القيمة التصديرية للزيوت والراتنجات العطرية فى العام هـ .
ص٩هـ = تمثل القيمة التقديرية لمتوسط القيمة التصديرية لمحضرات العطور والتطرية فى العام هـ .
س هـ = سنوات فترة الدراسة حيث هـ تمثل سنوات فترة الدراسة من ١ ، ٢ ، ٣ ..... ١٢ .

المصدر : حسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٧ . مطابع الجهاز ، القاهرة .

٢٦,٧ جنيهاً للطن فى عام ١٩٦٦ إلى نحو ٤٧,٤ جنيهاً للطن فى عام ١٩٧٧ . ونتيجة لزيادة الكمية المصدرة وكذلك ارتفاع متوسط القيمة التصديرية للطن ، فقد ارتفعت قيمة الصادرات المصرية من الزيوت والراتنجات العطرية خلال فترة الدراسة ، حيث ارتفعت من حوالى ١٧ ألف جنيه فى عام ١٩٦٦ إلى حوالى ٦,٩ ملايين جنيه فى عام ١٩٧٧ .

وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لكل من كمية وقيمة الصادرات المصرية من الزيوت والراتنجات العطرية وكذلك متوسط القيمة التصديرية خلال الفترة (١٩٦٦ – ١٩٧٧) ، تبين وجود اتجاه زمنى عام خطى موجب الانحدار لكل من تلك المتغيرات الثلاث ، إلا أن هذه الاتجاهات كانت معنوية إحصائياً لكل من الكمية والقيمة وغير معنوية إحصائياً بالنسبة لمتوسط القيمة التصديرية للطن المصدر (جدول ١) .

تطور الصادرات المصرية من محضرات العطور والتطرية :

تبين من الدراسة أن الكمية المصدرة من محضرات العطور والتطرية بلغت نحو ١٢٢ طناً فى عام ١٩٦٦ . وقد تضاعفت تلك الكمية أكثر من ٢٠مرة فى نهاية فترة الدراسة (عام ١٩٧٧) حيث بلغت نحو ١٢,٥ ألف طن. كذلك ارتفعت قيمة الصادرات المصرية من محضرات العطور والتطرية خلال فترة الدراسة ، من حوالى ٧٠ ألف جنيه فى عام ١٩٦٦ إلى حوالى ٩,٩ ملايين جنيه فى عام ١٩٧٧ . وبالنسبة لمتوسط القيمة التصديرية للطن من محضرات العطور والتطرية ، فقد ارتفعت من نحو ٥٧٤ جنيهاً للطن فى عام ١٩٦٦ إلى نحو ٣,٩ آلاف جنيه للطن فى عام ١٩٧٧ . وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لكل من كمية وقيمة الصادرات المصرية من محضرات العطور والتطرية وكذلك متوسط القيمة التصديرية للطن منها خلال الفترة (١٩٦٦ – ١٩٧٧) ، وجد أنها تخضع فى تطورها خلال تلك الفترة لاتجاه زمنى عام خطى موجب الانحدار ومعنوى إحصائياً (جدول ١) .

أثر الأسعار التصديرية على الكمية المصدرة من تلك الصادرات :

لقد درست العلاقةبين الكمية المصدرة من : النباتات والأجزاء المستعملة فى صناعة الطب والعطور والزيوت والراتنجات العطرية ومحضرات العطور والتطرية ، ومتوسط القيمة التصديرية للطن من كل منها بهدف التعرف على أثر أسعار التصدير على الكمية المصدرة . وتبين — كما هو واضح بجدول (٢)—أن العلاقة بين الكمية المصدرة من النباتات والأجزاء المستعملة فى صناعة العطور والطب كانت سالبة الانحدار — ويتفق ذلك مع المنطق الاقتصادى ، حيث إنه بزيادة سعر التصدير تنخفض الكمية المصدرة — وغير معنوية إحصائياً ، مما يدل على أن السعر ليس له تأثير معنوى على الكمية المصدرة ، وأن هناك عوامل أخرى تؤثر على تلك الكمية المصدرة مثل الصفات والخصائص التى يتميز بها كل نبات : كنسبة الزيت ، وكبر حجم الحبة ، وسرعة انفلاقها ، ولونها ، ولون الزيت الناتج منها ، وغير ذلك من الصفات الاقتصادية وخاصة فى مجال تصنيع تلك الأجزاء والنباتات .

وبالنسبة للعلاقة بين الكمية المصدرة من الزيوت والراتنجات العطرية ومتوسط قيمتها التصديرية ، فقد تبين من الدراسة أنهذه العلاقة سالبة الانحدار وغير معنويةإحصائياً كذلك. أما بالنسبة للعلاقة بين الكمية المصدرة من محضرات العطور والتطرية ومتوسط القيمة التصديرية لها ، كانت موجبة الانحدار ومعنوية إحصائياً ، وهذا لايتفق مع المنطق الاقتصادى . وقد يرجع ذلك لجودة صفاتها مما أدى إلى إقبال المستوردين عليها بدرجة كبيرة رغم ارتفاع أسعارها .

الأسواق العالمية للصادرات المصرية من النباتات الطبية والعطرية :

تعتبر دراسة الأسواق الاستيرادية للنباتات الطبية والعطرية من الأهمية بمكان ، حيث إنها تعطى مؤشراً على أهمية تلك الأسواق والعوامل المؤثرة على الصادرات المصرية لتلك الأسواق . وسوف يقتصر البحث فى هذا الجزء على دراسة أهم الأسواق الاستيرادية لكل من البابونج والكسبرة واليانسون والكمون والحناء والكروية والشمر وذلك خلال الفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٨ .

جدول (٢) العلاقة بين الكمية المصدرة من كل من النباتات والأجزاء المستعملة فى صناعة العطور والطب ، الزيوت والراتنجات العطرية ، محضرات العطور والتطرية ومتوسط القيمة التصديرية لها خلال الفترة ١٩٦٦ — ١٩٧٧

البيـــان	المعادلة	قيمة ف المحسوبة	المعنوية	ر	ر٢
(١) العلاقة بين الكمية المصدرة من النباتات والأجزاء المستعملة فى صناعة العطور والطب ومتوسط القيمة التصديرية لها	ص١هـ = — ٣٧٧٢,٧٥ — ٣,٢٢ س١هـ (٣,٥٦)	٠,٨٢	غير معنوى	٠,٢٦	٠,٠٧
(٢) العلاقة بين الكمية المصدرة من الزيـوت والراتنجـات العطرية ومتوسط القيمة التصديرية لها	ص٢هـ = — ١٤٤,٣٢ — ١,٥٤ س٢هـ (١,٦٧)	٠,٨٥	غير معنوى	٠,٢٧	٠,٠٧
(٣) العلاقة بين الكمية المصدرة من محضرات العطور والتطرية ومتوسط القيمة التصديرية لها	ص٣هـ = — ١١٧,٩٩ + ٠,٧٢ س٣هـ (٠,١٠)	٥٢,٣٣	معنوى	٠,٩٢	٠,٨٥

حيث : ص١هـ = تمثل القيمة التقديرية للكمية المصدرة من النباتات والأجزاء المستعملة فى صناعة العطور والطب فى العام هـ .
ص٢هـ = تمثل القيمة التقديرية للكمية المصدرة من الزيوت والراتنجات العطرية فى العام هـ .
ص٣هـ = تمثل القيمة التقديرية للكمية المصدرة من محضرات العطور والتطرية فى العام هـ .
س١هـ = تمثل القيمة التقديرية لمتوسط القيمة التصديرية للنباتات والأجزاء المستعملة فى صناعة العطور والطب فى العام هـ .
س٢هـ = تمثل القيمة التقديرية لمتوسط القيمة التصديرية للزيوت والراتنجات العطرية فى العام هـ .
س٣هـ = تمثل القيمة التقديرية لمتوسط القيمة التصديرية لمحضرات العطور والتطرية فى العام هـ .
هـ = تمثل سنوات فترة الدراسة : ١ ، ٢ ، ٣ ، .... ، ١٢ .

المصدر : حسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية للسنوات ١٩٦٦ إلى ١٩٧٧ .
الإدارة المركزية للإحصاء ، مطابع الجهاز ، القاهرة .

أهم أسواق البابونج المصرى : تبين من الدراسة أن هناك أربعة أسواق رئيسية للبابونج المصرى ، حيث تمثل الصادرات المصرية من البابونج إليها حوالى ٩١,٢٪ من إجمالى صادرات البابونج المصرى . وهذه الأسواق هى : ألمانيا الاتحادية (٥٠,١٪) ، وإيطاليا (٢٤,٤٪) ، والولايات المتحدة (١١,٦٪) ، ويوغسلافيا (٥,١٪) . ومن ذلك يتبين أن ألمانيا الاتحادية تعتبر السوق الرئيسى للصادرات المصرية من البابونج ، وتتجه حركة استهلاك البابونج فى هذه السوق الآن إلى استخدام البابونج كمشروب بديل للشاى مما أدى إلى زيادة الطلب فى تلك السوق على البابونج وخاصة فى صورة بودرة .

ومن أهم الدول المنافسة لمصر فى هذه السوق الأرجنتين . وتعرض الأرجنتين إنتاجها من البابونج فى السوق العالمى بسعر أقل من السعر المصرى ، ويرجع ذلك لانخفاض التكاليف الإنتاجية فى الأرجنتين حيث تستخدم الميكنة الزراعية فى جمع وتجفيف النورات . ومن الجدير بالذكر فى هذا المجال أن سعر تصدير البابونج المصرى — حتى عام ١٩٧٠ — كان يتحدد على أساس إرسال عينات من الإنتاج إلى المستوردين فى الأسواق الخارجية ، ثم يقوم المستورد بتحليل العينة وتقدير نسبة المواد الفعالة بها وتحديد نوعيتها ، ثم يحدد السعر الذى يمكنه الشراء به ، ولكن بعد ذلك أصبح البابونج يصدر مباشرة دون إرسال عينات .

ويعتبر موسم التصدير المصرى أطول من موسم الأرجنتين ، حيث يمتد الموسم المصرى من فبراير إلى يونيو فى حين يمتد الموسم الأرجنتينى من نوفمبر إلى ديسمبر . كما يمتاز البابونج المصرى بأن نوراته ذات رؤوس كبيرة الحجم وأعناقها قصيرة بالمقابلة بالإنتاج الأرجنتينى ، فى حين أن البابونج المصرى لايتحمل التخزين بالمقابلة بالأرجنتينى ، وكذلك نسبة الزيت منخفضة فى المصرى عنها فى الأرجنتينى حيث تبلغ نحو ٠,٧٠٪ فى البابونج المصرى فى حين تبلغ ٠,٧٥٪ فى البابونج الأرجنتينى ، أما بودرة البابونج — والتى يزداد الطلب عليها فى هذا السوق — فإن البودرة الأرجنتينى تمتاز عن البودرة المصرى لأنها خالية من البذور ولونها فاتح ونسبة الزيت بها مرتفعة .

ويفضل المستوردون — فى سوق ألمانيا الاتحادية (على ١٩٧٧) — أن تتضمن الأسعار التأمين على الرسالة بمعرفة المصدر أى تكون سيف هامبورج ، كذلك تحديد سعر انطلاق ثابت طول الموسم حيث إن كبار المستوردين يقومون بالاستيراد فى أول الموسم حتى يتمكنوا من تلبية طلبات عملائهم فى وقتها لأن تخفيض السعر خلال الموسم تسبب خسارة لكبار المستوردين نتيجة لفروق الأسعار فى البضاعة المخزونة لديهم بالإضافة إلى مصاريف التخزين ، ولهذا يحجم كبار المستوردين عن استيراد كميات كبيرة فى أول الموسم . ويفضل المستوردون فى هذه السوق أيضاً وجود تسهيلات فى الدفع على أن يتم بموجب تقديم مستندات الشحن ، كما هو متبع مع الدول المصدرة الأخرى ، وأن تكون العبوات المستخدمة من النوع الجيد والبيانات واضحة ومنظمة بحيث تسمح للمستورد بتسويق بضاعته فى نفس العبوات ، كذلك يفضل المستوردون أن يتم الشحن بالبواخر الأجنبية والتى تقطع المسافة بين الإسكندرية وهامبورج فى ١٠ — ١٥ يوماً ، بينما تقطعها البواخر العربية فى ما يقرب من شهرين .

أهم أسواق الكسبرة المصرية : يتضح من جدول (٣) أن هناك ثمانية أسواق رئيسية للكسبرة المصرية ، حيث تمثل الصادرات المصرية من الكسبرة إليها حوالى ٨١,٩٪ من إجمالى الصادرات المصرية من الكسبرة . وهذه الأسواق هى : سنغافورة (٤٢,١٪) ، والملايو (١٣,٢٪) ، والسعودية (٦,٢٪) وتشيكوسلوفاكيا (٥,٨٪) ، وفرنسا (٤,١٪) ، وألمانيا الاتحادية (٣,٨٪) ، والولايات المتحدة (٣,٤٪) ، وانجلترا (٣,٣٪) . وتعتبر الكسبرة من النباتات الطبية والعطرية التى تضاعفت صادراتها بدرجة كبيرة خلال الفترة ١٩٦٩ — ١٩٧٨ ، حيث زادت تلك الصادرات من نحو ٤٥ طناً فى عام ١٩٦٩ إلى حوالى ٧٠٥٥ طناً فى عام ١٩٧٨ .

أهم أسواق اليانسون المصرى : تتركز الصادرات المصرية من اليانسون إلى تسعة أسواق رئيسية حيث تبلغ الصادرات المصرية من اليانسون إلى تلك الأسواق نحو ٨٢,٣٪ من إجمالى الصادرات المصرية من اليانسون . وهذه الأسواق هى : تشيكوسلوفاكيا (١٦٪) ، وألمانيا الاتحادية (١٢,٣٪) ، وفرنسا (١١,٥٪) ، والولايات المتحدة (١٠,٦٪) ، والكويت (٩,٨٪) ،

وهولندا (٨,٨٪) ، واليونان (٤,٧٪) ، وبلغاريا (٤,٣٪) ، وإيطاليا (٤,٣٪) ، كما يلاحظ من جدول (٣) . وقد زادت الصادرات المصرية من اليانسون من حوالى ٧٢ طناً فى عام ١٩٦٩ إلى نحو ٣٢٢ طناً فى عام ١٩٧٨ ، وقد بلغت هذه الصادرات أقصاها ٧١٦ طناً فى عام ١٩٧٥ .

أهم أسواق الكمون المصرى : يتبين من الدراسة أن الصادرات المصرية من الكمون تتجه بصفة أساسية إلى سبعة أسواق رئيسية حيث تبلغ الأهمية النسبية للصادرات المصرية من الكمون إليها حوالى ٨٨,٧٪ من إجمالى الصادرات المصرية من الكمون . وهذه الأسواق هى : فرنسا (٣٦,٤٪) ، والاتحاد السوفيتى (٣٠,٩٪) ، وسنغافورة (٦,٩٪) ، وتشيكوسلوفاكيا (٤,٦٪) ، وانجلترا (٣,٨٪) ، وأسبانيا (٣,١٪) ، وبلجيكا (٣٪) . وقد اتجهت إجمالى الصادرات المصرية من الكمون للارتفاع خلال الفترة ١٩٦٩ — ١٩٧٧ حيث ارتفعت من ٣٥ طناً إلى نحو ٢٤٠٩ أطنان فى عام ١٩٧٧ ثم انخفضت إلى ٤٤١ طنا فى عام ١٩٧٨ .

أهم أسواق الكروية المصرية : يلاحظ من جدول (٣) أن أهم الأسواق الاستيرادية للكروية المصرية هى : تشيكوسلوفاكيا (٤١,٨٪) ، والولايات المتحدة (٢١,٢٪) ، وألمانيا الاتحادية (٩,٩٪) ، وليبيا (٩,١٪) .

أهم أسواق الشمر المصرى : تتركز صادرات الشمر المصرى إلى ثمانية أسواق رئيسية حيث بلغ إجمالى الصادرات المصرية من الشمر إليها حوالى ٧٦,٦٪ من إجمالى صادرات الشمر المصرى . وهذه الأسواق هى : سنغافورة (١٧,١٪) ، والملايو (١٣,٢٪) ، وكولومبيا (١١,١٪) ، وفرنسا (٩,١٪) ، وتشيكوسلوفاكيا (٨,٣٪) ، والولايات المتحدة (٧,٣٪) ، وإيطاليا (٧,٢٪) ، وألمانيا الاتحادية (٤,٣٪) .

أهم أسواق الحناء المصرى : يتبين من الدراسة أن الصادرات المصرية من الحناء تتجه بصفة أساسية إلى أربعة أسواق رئيسية تستورد نحو ٨٦,٣٪ من إجمالى صادرات الحناء المصرى . وهذه الأسواق هى : السعودية (٦١,٨٪) ، وإيطاليا (١٥,٣٪) ، وسوريا (٥,٦٪) ، والولايات المتحدة (٣,٦٪) ، وقد ارتفعت الصادرات المصرية من الحناء من حوالى ٢٤٥ طناً فى عام ١٩٦٩ إلى نحو ٦٤٢ طناً فى عام ١٩٧٨ .

جدول (٣) الأسواق العالمية للصادرات المصرية من النباتات الطبية والعطرية فى متوسط الفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٨

البابونج			الكسبرة			اليانسون			الكمون		
الدولة	الكمية المصدرة بالطن	٪	الدولة	الكمية المصدرة بالطن	٪	الدولة	الكمية المصدرة بالطن	٪	الدولة	الكمية المصدرة بالطن	٪
ألمانيا الاتحادية	٣٣٧	٥٠,١	سنغافورة	١٧٨٨	٤٢,١	تشيكوسلوفاكيا	٧٤	١٦,٠	فرنسا	٥٤٧	٣٦,٤
إيطاليا	١٦٤	٢٤,٤	الملايو	٥٦١	١٣,٢	ألمانيا الاتحادية	٥٧	١٢,٣	الاتحاد السوفيتى	٤٦٤	٣٠,٩
الولايات المتحدة	٧٨	١١,٦	السعودية	٢٦٢	٦,٢	فرنسا	٥٣	١١,٥	سنغافورة	١٠٣	٦,٩
يوغسلافيا	٣٤	٥,١	تشيكوسلوفاكيا	٢٤١	٥,٨	الولايات المتحدة	٤٩	١٠,٦	تشيكوسلوفاكيا	٦٩	٤,٦
			فرنسا	١٧٢	٤,١	الكويت	٤٧	٩,٨	إنجلترا	٥٧	٣,٨
			ألمانيا الاتحادية	١٦٢	٣,٨	هولندا	٤١	٨,٨	أسبانيا	٤٦	٣,١
			الولايات المتحدة	١٤٤	٣,٤	اليونان	٢٢	٤,٧	بلجيكا	٤٥	٣,٠
			إنجلترا	١٤٠	٣,٣	بلغاريا	٢٠	٤,٣			
						إيطاليا	٢٠	٤,٣			
الجملة	٦١٣	٩١,٢	الجملة	٣٤٧٠	٨١,٩	الجملة	٣٨٣	٨٢,٣	الجملة	١٣٣١	٨٨,٧
إجمالى الصادرات المصرية	٦٧٢	١٠٠,٠	إجمالى الصادرات المصرية	٤٢٥١	١٠٠,٠	إجمالى الصادرات المصرية	٤٦٤	١٠٠,٠	إجمالى الصادرات المصرية	١٥٠٠	١٠٠,٠

المصدر : وزارة التجارة الخارجية ، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ، سجلات قسم الإحصاء ، بيانات غير منشورة .

تابع جدول (٣)

الكروية			الشمر			الحناء		
الدولة	الكمية المصدرة بالطن	٪	الدولة	الكمية المصدرة بالطن	٪	الدولة	الكمية المصدرة بالطن	٪
تشيكوسلوفاكيا	٧٢٤	٤١,٨	سنغافورة	٢٨١	١٧,١	السعودية	٢٧٦	٦١,٨
الولايات المتحدة	٣٦٧	٢١,٢	الملايو	٢١٦	١٣,٢	إيطاليا	٦٩	١٥,٣
ألمانيا الاتحادية	١٧٤	٩,٩	كولومبيا	١٨٣	١١,١	سوريا	٢٥	٥,٦
ليبيا	١٥٨	٩,١	فرنسا	١٤٩	٩,١	الولايات المتحدة	١٦	٣,٦
			تشيكوسلوفاكيا	١٣٧	٨,٣			
			الولايات المتحدة	١٢٠	٧,٣			
			إيطاليا	١١٨	٧,٢			
			ألمانيا الاتحادية	٧٠	٤,٣			
الجملة	١٤٢٣	٨٢,٠	الجملة	١٢٧٤	٧٦,٦	الجملة	٣٧٦	٨٦,٣
إجمالى الصادرات المصرية	١٧٣٣	١٠٠,٠	إجمالى الصادرات المصرية	١٦٤٥	١٠٠,٠	إجمالى الصادرات المصرية	٤٤٧	١٠٠,٠

المصدر : وزارة التجارة الخارجية ، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ، سجلات قسم الإحصاء ، بيانات غير منشورة .

• الملخـــص •

نتيجة لأهمية قطاع التجارة الخارجية فى الاقتصاد القومى المصرى ، فقد اتجهت السياسة الاقتصادية المصرية نحو زيادة الصادرات الزراعية من جهة وتنويع تلك الصادرات من جهة أخرى . فبعد أن كان القطن هو المحصول الزراعى التصديرى الرئيسى لجمهورية مصر العربية بدىء الاهتمام بتصدير حاصلات أخرى من أهمها الأرز والبصل والموالح . وقد اتجه الاهتمام فى السنوات الأخيرة نحو تصدير النباتات الطبية والعطرية ، فقد صدرت عديد من القرارات الخاصة بتصدير تلك النباتات ، ولكى يمكن زيادة العائد التصديرى لتلك النباتات يجب العمل على توفير البيانات الخاصة بالأسواق الخارجية المستوردة لتلك النباتات ، وكذلك الدول المنافسة المصدرة لها حتى يمكن تحديد حجم الطلب الخارجى ، ورسم سياسة تصديرية مناسبة . كذلك يجب الاهتمام بتحديد سعر الانطلاق بما يتناسب وحجم الطلب الخارجى وكذلك بما يتلاءم مع الأسعار العالمية ، مع تثبيت هذا السعر طوال الموسم التصديرى . والاهتمام بالمواصفات الإنتاجية والتصنيعية لتلك النباتات ، مع عدم السماح بتجاوز تلك المواصفات عند التصدير . والاهتمام أيضاً بوسائل الدعاية والترويج لتلك المنتجات وذلك عن طريق مكاتب التسويق والتجارة الموجودة بالخارج . وأخيراً الاهتمام بوسائل النقل من موانى التصدير المصرية إلى موانى الاستيراد فى الأسواق العالمية حتى يمكن الوفاء بتعاقدات التصدير فى الأوقات المناسبة للمستورد وكذلك العناية بالعبوات بما يتلاءم مع أذواق المستهلك فى الأسواق الخارجية للنباتات الطبية والعطرية .

• المراجـــع •

(١) الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية للسنوات من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٧ . الإدارة المركزية للإحصاء ، مطابع الجهاز ، القاهرة .

(٢) حمدى عبده على (١٩٧٧) دراسة تحليلية لاقتصاديات بعض النباتات الطبية والعطرية المنزرعة فى جمهورية مصر العربية . رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة الأزهر .